الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
19 June 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-28003 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (A/63/758 و A/63/780)

١ - **السيدة فندات** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قالت في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام بشأن تمويل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/758)، إن الموارد المطلوبة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقدر بمبلغ ٩٠٠ ٩٠٦ ٨٠ دولار للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وتشمل مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٠ دولار سبق أن أذنت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتغطية التكاليف المتصلة بتوفير حزمة من عناصر الدعم اللوجستي للبعثة. وتغطي الاحتياجات التقديرية نشر ٢٤٣ من أفراد الأمم المتحدة، من بينهم ١٨٤ موظفاً دولياً و ٥٩ موظفاً وطنياً، دعماً لقوام مأذون به قدره ٠٠٠ ٨ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٧٠ شرطيا في البعثة، وتزويد البعثة بحزمة من عناصر الدعم اللوجستي تشمل المعدات والخدمات.

٢ - وأضافت أنه مطلوب من الجمعية العامة أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بمبلغ ٩٠٠ ٩٠٦ ٨٠ دولار ويشمل مبلغ الـ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٠ دولار الذي سبق أن أذنت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويشمل هذا المبلغ الأخير ٠٠٠ ١٤٩ ٢ دولار للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومبلغ ٠٠٠ ٨٥١ ٤٧ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقالت إنه مطلوب أيضا أن تأذن الجمعية العامة إلى الأمين العام بتقسيم مبلغ ٠٠٠ ١٤٩ ٢ دولار للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومبلغ ٩٠٠ ٧٥٧ ٧٨ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣ - **السيدة مالكورا** (وكيلة الأمين العام للدعم الميداني): قالت إن حزمة العناصر التي اقترحها الأمين العام من شأنها أن تساعد على تحقيق نشر بعثة الاتحاد الأفريقي بالكامل، وسد الفجوة القائمة، بغية الانتقال فيما بعد إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، إذا ما قرر مجلس الأمن ذلك. وأشارت إلى أن هذه الحزمة الشاملة من العناصر تغطي الدعم اللوجستي من خلال مكتب حديد للدعم يتخذ من نيروبي مقرا له وتشرف عليه إدارة الدعم الميداني؛ كما تغطي رد تكاليف القوات وإمكانية شراء المعدات من خلال صندوق استئماني ممول طوعيا جرى إنشاؤه بالفعل؛ وتعزيز قوات الأمن الصومالية التي من المقرر تمويلها هي أيضا من خلال صندوق استئماني.

٤ - ومضت قائلة إن مكتب الدعم في نيروبي سوف يعمل كقاعدة رئيسية لتزويد البعثة بالدعم اللوجستي. وذكرت أنه بالرغم من عدم استطاعة المنظمة حاليا إنشاء وجود مادي في مقديشو، فسوف تعمل إدارة الدعم الميداني بجد لحسم هذه المسألة، بغية إيجاد ''موضع قدم خفيف'' في العاصمة الصومالية، عندما تسمح الأحوال الأمنية، حيث إن الأمر يتطلب حدا أدنى على الأقل من الوجود لتوفير الرقابة وكفالة الامتثال لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها ونظمها. وأضافت أنه من المقرر أيضا توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء حد أدنى من الاحتياجات للعلاقة بين الكيانين وكفالة الشفافية في استخدام موارد الأمم المتحدة. وأوضحت أنه في الأشهر القلائل الأولى، يتطلب الأمر ترتيبا انتقاليا في صورة طلب توريد مع دولة عنصر واحدة من أجل توفير مقومات الحياة

الأساسية كي تستمر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عملها، إلى أن تكمل الأمم المتحدة قوام العملية الشرائية الخاصة بها. واختتمت بالإشارة إلى توافق مجموعة عناصر الدعم المقترحة مع معايير الأمم المتحدة.

٥ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قالت، في معرض تقديمها لتقرير اللجنة الاستشارية (A/63/780)، إن مجلس الأمن قد طلب إلى الأمين العام تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحزمة من عناصر الدعم اللوجستي يصار إلى تمويلها من خلال صندوق استئماني حتى يتم نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية قد أُخطرت، بناء على استفسار منها، بأن الصندوق الاستئماني قد أنشئ وأن إحدى الحكومات بصدد تزويده بموارد.

٦ - وأضافت قائلة إنه وفقا لما ذكره الأمين العام، فإن تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالدعم من شأنه أن يشق طريقا جديدا للأمم المتحدة. كما أشارت إلى إنه من أجل تنسيق تقديم مجموعة عناصر الدعم، يقترح الأمين العام إنشاء مكتب دعم جديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يتخذ مقره في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأعربت عن تشجيع اللجنة الاستشارية للأمين العام على الاستفادة بشكل كامل من المرافق والخدمات المتوفرة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأوضحت أن اللجنة الاستشارية تشدد على أهمية التعاون الوثيق بين الكيانين فضلا عن اطمئنانها للحصول على المزيد من المعلومات المفصلة بشأن الترتيبات ذات الصلة ضمن تقرير لاحق. وأضافت أن اللجنة الاستشارية قد أُبلغت بأن إحدى الدول الأعضاء تقدم الدعم إلى البعثة حاليا، عن طريق عقد لوجستي متعدد المهام أبرمته تلك الدولة العضو ذاتها مع أحد الموردين التجاريين وبأن مناقشات تجري مع الدولة العضو المعنية بشأن مواصلة تقديم الدعم إلى البعثة إلى أن تتمكن الأمم المتحدة من إنجاز عملية الشراء الخاصة بها.

٧ - وأردفت قائلة إن اللجنة الاستشارية تؤكد من جديد أهمية توخي النزاهة في عملية الشراء، وتتوقع الاحترام الكامل للأنظمة والقواعد السارية في الأمم المتحدة. وأكدت أيضا أنه فيما يتصل بذلك من إجراءات المساءلة المتعلقة بما تقدمه الأمم المتحدة إلى البعثة من إمدادات وخدمات ومعدات، فإن اللجنة الاستشارية تشدد على ضرورة إنجاز مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن. وأشارت أيضا إلى ضرورة أن يُقدَّم في تقرير لاحق وصف تفصيلي لآليات الإدارة والمساءلة ''عن بُعد'' التي يعتزم الأمين العام وضعها.

٨ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بالموارد التي يلتمسها الأمين العام، ينبغي أن يُقدَّم في تقرير لاحق توزيع مفصل للنفقات المتوقعة مع المراعاة المناسبة للمصروفات التي تم تكبدها. وتطرقت إلى موضوع الموارد البشرية فأشارت إلى تنبيه اللجنة الاستشارية إلى مغبة وضع ملاك وظيفي ذي هيكل متضخم عند القمة، وإلى تشديد اللجنة على أن جميع الموارد البشرية التي يطلبها الأمين العام يجب تبريرها تبريرا كاملا في تقرير لاحق على أساس الاحتياجات المطلوبة. وأوضحت أنه مع إنشاء مكتب الدعم الجديد، تتوقع اللجنة الاستشارية أن تتضمن التقارير المقدمة في المستقبل أيضا عرضا متكاملا لكل ما تقتضيه أنشطة التخطيط من موارد تفادياً لازدواج المهام.

٩ - ومضت قائلة إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تأذن الجمعية العامة بدخول الأمين العام في التزامات للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بمبلغ ٨٠ ٩٠٦ ٩٠٠ دولار، وبأن توافق الجمعية العامة على قسمة هذا المبلغ. واستدركت قائلة إن اللجنة الاستشارية مع

ذلك تشدد على أن توصيتها لا تسبق الحكم بأي حال من الأحوال على الموقف الذي قد تتخذه هي إزاء هيكل الوظائف وعددها ورتبها أو إزاء الموارد الأخرى الموجهة لتقديم الدعم للبعثة أو لعملية ما للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال تنشأ في المستقبل.

١٠ - **السيدة كارهلكوفا** (الجمهورية التشيكية): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والجبل الأسود، بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة إلى الشراكة المتزايدة القوة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويقدر الجهود الرئيسية التي بذلها الاتحاد الأفريقي مؤخرا في مجالي السلام والأمن، بما في ذلك نشر عمليات لدعم السلام والهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وأضافت أن الاتحاد يلتزم التزاما قويا بنجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأنه مساهم هام في ميزانية البعثة.

١١ - وأضافت قائلة إن مقترح الأمين العام طريقة عملية للمضي قدما في حالة حدد مجلس الأمن فيها مصلحة استراتيجية قوية للأمم المتحدة في دعم بعثة ينشرها أحد شركائه الرئيسيين. وعبرت عن استعداد الاتحاد الأوروبي في هذا السياق، لتوفير التمويل المقرر لحزمة عناصر الدعم. وقالت إن الاتحاد سيسعى طبعا للحصول على توضيح ومزيد من المعلومات بشأن قضايا مثل المساءلة، وحجم ونطاق لحزمة عناصر الدعم، وأوجه الترابط، والإطار المؤسسي. كما يرغب في إجراء دراسة دقيقة لمقترحات التوظيف والافتراضات المتعلقة بالنشر، أثناء النظر في حجم الميزانية. والاتحاد مستعد للعمل مع شركائه للاتفاق على مشروع قرار في الوقت المحدود المتاح.

١٢ - **السيد أدو محمد علي** (جيبوتي): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن المجموعة تؤيد مقترحات الأمين العام وطلبه الحصول على سلطة الدخول في التزامات بمبلغ قدره ٩٠٠ ٩٠٦ ٨٠ دولار لتمويل البعثة. ويفتح مقترح التمويل آفاقا جديدة في مجال التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية تعمل في أنشطة حفظ السلام نيابة عن الأمم المتحدة. وفي ضوء التحديات اللوجستية التي أدت إلى حالات تأخير في النشر الكامل للبعثة، تقر المجموعة إقرارا تاما بالحاجة إلى توفير حزمة دعم لوجستي للبعثة لمساعدتها على بلوغ أهدافها المتوخاة فيما يتعلق بقوام القوات ولتمهيد السبيل لإمكانية إنشاء عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في الصومال. وسيكون للحزمة المقترحة أثر إيجابي في المناخ الأمني والسياسي في الصومال. وأضاف أن المجموعة ترحب بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/63/780)، وتثني على حكومتي أوغندا وبوروندي لتزويدهما البعثة بالقوات، كما تثني على البلدان التي عبرت عن استعدادها للقيام بذلك. كما أن المجموعة تشيد بأفراد حفظ السلام الذين يواصلون القيام بدور هام في أنشطة دعم السلام في أنحاء شتى من العالم.

١٣ - **السيد يوسف** (إثيوبيا): أشار إلى أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية دخلت الصومال قبل سنتين لمكافحة الخطر الذي تشكله القوى المتطرفة، ولمساعدة شعب الصومال على استعادة السلام والاستقرار في بلدهم. وتحقيقا لهذه الغاية، دعت حكومته المجتمع الدولي مرارا إلى الاضطلاع بواجبه من خلال دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتحويلها في وقت لاحق إلى عملية حفظ سلام للأمم المتحدة. وقال إن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) استجابة مرحب بها لهذا النداء، رغم تأخرها.

١٤ - واستطرد قائلا إن وفده يؤيد بصورة تامة مقترح الأمين العام وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن تمويل دعم

البعثة. ويجب الآن تنفيذ الحزمة المقترحة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. ويرحب وفده بالتشديد على إقامة مكاتب دعم ومراكز لوجستية ونقاط اتصال، والتنسيق فيما بينها. وينبغي استكشاف مزيد من الفرص والتسهيلات في بلدان المنطقة دون الإقليمية للمساعدة في تعزيز البعثة وتسريع عملية إقامة عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال. وينبغي تناول المسائل المتعلقة بالقواعد والأنظمة التي تحكم عمليتي التوظيف والمشتريات في مشاورات غير رسمية.

١٥ - وأضاف قائلا إن وفده يحث اللجنة على الموافقة على طلب الأمين العام سلطة التزام، باعتبار أن أي تأخير في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإقامة عملية حفظ سلام للأمم المتحدة سيفضي إلى عواقب وخيمة ليس في الصومال فحسب، بل في جميع أرجاء المنطقة.

١٦ - **السيد موكاي** (اليابان): قال إنه ينبغي تطبيق القواعد والإجراءات ذات الصلة على طلب الأمين العام سلطة التزام. وسيطرح الدعم اللوجستي للبعثة عددا من التحديات تتعلق بضمان شفافية وفعالية استخدام موارد الأمم المتحدة، ولذا فإن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على وجوب الانتهاء من وضع مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن بغية تحديد آليات المساءلة وإجراءات الرقابة الداخلية اللازمة.

١٧ - وأضاف قوله إن الهيكل الوظيفي لمكتب الدعم المقترح متضخم بالوظائف عند القمة كما أنه ينبغي تجنب تطبيق النهج النمطي في توفير الدعم اللوجستي لعمليات حفظ السلام. واستطرد قائلا إن وفده يتفق مع ملاحظات اللجنة الاستشارية على افتراضات الأمين العام المتعلقة بالتوظيف ويوافق على وجوب إنشاء الوظائف الـ ٢٠٤ المقترحة كوظائف مؤقتة ريثما تقدم ميزانية مبررة تماما إلى الجمعية العامة.

١٨ - وقال إن وفده يشارك اللجنة الاستشارية القلق بشأن احتمال وجود ازدواجية في المهام بين فرق التخطيط القائمة في نيويورك وأديس أبابا من جهة، ومكتب الدعم الجديد المقترح من جهة أخرى. وينبغي للأمين العام أن يدمج بعض المهام الموكلة إلى فريقي التخطيط في الهيكل الوظيفي لمكتب الدعم ضمن مشروع الميزانية المقبل. وقال إن وفده يتطلع إلى أن يتلقى من الأمين العام تقييما مفصلا وواقعيا للحالة الأمنية والسياسية على أرض الواقع في الصومال ويتوقع أن يلحظ مشروع الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ إدخال التحسينات اللازمة على افتراضات التخطيط المتعلقة بمكتب الدعم. وينبغي أن يشكل هذا التقييم الأساس لمشروع ميزانية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لعام ٢٠٠٩. ويتوقع أن توفر مشاريع الميزانيات اللاحقة عرضا متكاملا لجميع الموارد اللازمة لأنشطة التخطيط.

١٩ - **السيد شينجيرو** (بوروندي): قال إن مقترحات الأمين العام تشهد على رغبته في تعزيز التعاون في مسائل حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد ساهمت بوروندي بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وهي ترغب في التعبير عن بعض الشواغل بشأن البعثة. فالمعدات العسكرية المقدمة للبعثة بدائية وقديمة وغير مناسبة للدفاع ضد هجمات القوات المعادية اليومية. وقوام قوات البعثة غير كاف إطلاقا لتغطية كامل البلد والتصدي للتهديدات المعادية. وليس هناك إلا أربع كتائب على أرض الواقع، اثنتان مقدمتان من بوروندي واثنتان من أوغندا، مقابل قوام مأذون به من ٠٠٠ ٨ فرد عسكري. وينبغي للأمين العام دعوة الدول التي تعهدت بإرسال قوات إلى الوفاء بالتزاماتها، نظرا لأن المجتمع الدولي يجب أن يتقاسم التكلفة البشرية لعمليات حفظ السلام. وقال إن وفده يعتقد

أنه ينبغي إعادة تقييم وتحديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي نفسها التي تقوم على دعم سلام لم يحقق حتى الآن، ضمانا لنجاح البعثة. وأضاف قائلا إن الدعم المالي واللوجستي من الأمم المتحدة أمر ضروري لمعالجة هذه الشواغل، وأعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة مقترحات الأمين العام في هذا المجال.

٢٠ - واستطرد قائلا إن بوروندي ستواصل الوقوف جنبا إلى جنب مع الشعب الصومالي، وهي على استعداد لنشر كتيبة ثالثة لزيادة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، شريطة أن يكون هناك تحسن ملحوظ في ظروف عمل قواتها على الأرض. وإذا ظلت الظروف غير مأمونة، يمكن لعدم الاستقرار أن يمتد إلى كامل القرن الأفريقي، مما يفضي إلى فشل للمجتمع الدولي ونصر مشهود للجماعات المعادية. وريثما يصدر تقرير الأمين العام القادم بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقرار مجلس الأمن المتوقع في ١ حزيران/يونيه، تبقى البعثة بحاجة إلى دعم عاجل.

٢١ - **السيد رين ييشنغ** (الصين): قال إن الصين تدعم عملية السلام في الصومال وإنها تعتقد أن استمرار المشكلة يهدد السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن الصين تقدر أيما تقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل تشجيع السلم ولا سيما العمل المتميّز الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ظروف بالغة الصعوبة. وقال إن حكومته ستدعم الأمم المتحدة في تيسير حزمة من عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وخلق الشروط المؤاتية لإدماج قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

٢٢ - وأضاف أن تقرير الأمين العام يشير إلى أن تقلب الوضع الأمني وتزايد عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يفرضان تحديات جديدة تقتضي تيسير عدد مناسب من موظفي الدعم. وأعرب عن سرور وفده لقيام الأمين العام بوضع افتراضات تخطيط ومبادرات دعم، ولإعطائه ضمانات تكفل استخدام موارد الأمم المتحدة على نحو يتسم بالشفافية والفعالية. كما قال إنه يرحّب بمسألة توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحديد إجراءات المساءلة بشأن ما تقدمه الأمم المتحدة من إمدادات، وبأنه سيصار إلى تحديد خيارات بشأن ترتيبات الدعم المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي ومكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها الأخرى القريبة. وأشار إلى أن من شأن مثل هذه التدابير أن تعزز التنسيق وأن تساعد على ضمان استخدام الموارد استخداما كاملا. وذكر أنه ينبغي للأمانة العامة تقديم تفاصيل إضافية بشأن التحديات الناتجة عن تقديم الدعم اللوجستي؛ وعن هيكل دعم الأمم المتحدة؛ وعن المعايير والقواعد والأنظمة النافذة بشأن مشتريات الأمم المتحدة.

٢٣ - **السيد روغوندا** (أوغندا): قال إن الوضع الأمني في الصومال كان منذ زمن بعيد ولا يزال مثار قلق المنطقة والمجتمع الدولي. فقد أدى غياب سلطة مركزية قوية إلى انهيار القانون والنظام وانتشار الجماعات المسلحة. وذكر أن القرصنة قد ظهرت في الآونة الأخيرة بصفتها النتيجة الأكثر جلاء لغياب حكومة فعالة في الصومال وأنها تؤدي إلى عرقلة التجارة الدولية.

٢٤ - وقال إن وفده يرحب بالجهود الوطنية والدولية المبذولة لمعالجة الوضع. واعتبر أن تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية مؤخرا ونقل مقرها إلى مقديشو تطوران إيجابيان يؤمل أن يؤديا إلى الاستقرار والحوار والوحدة بين جماعات المعارضة المسلحة كافة. وقال إن مشاركة المجتمع الدولي أمر جدير بالترحيب وينبغي استمراره.

٢٥ - وأضاف أن الولاية الأصلية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضمنت تيسير الحماية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لمساعدتها على أداء مهامها المتعلقة بالحكم، وتيسير الأمن للهياكل الأساسية الرئيسية، لتساعد بذلك على خلق ظروف السلم والاستقرار. واعتبر أن تأخر النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر يدعو إلى القلق. وذكر أنه يجري وضع الترتيبات لنشر كتيبة ثالثة من أوغندا وأن المشاورات جارية بشأن كتيبة ثالثة من بوروندي. لكنه أشار إلى أنه ينبغي للبلدان التي تعهدت بالمساهمة بقوات أن تقوم بذلك في أقرب فرصة ممكنة. وأضاف أنه إذا كان الوضع الأمني والمسائل اللوجستية المرتبطة به قد تبعث على التردد فإن وجود قوات من بوروندي وأوغندا يبيّن بجلاء أنه يمكن لصنع السلام وحفظ السلام أداء دور تكميلي وأن من المهم عدم انتظار بلوغ الأمن المستوى المنشود قبل نشر القوات بالكثافة المطلوبة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن مما يشجع أوغندا هو أن المجتمع الدولي قد جدّد التزامه بمعالجة هذه المسألة. واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) يشكل معلما لأنه أجاز تقديم حزمة من عناصر الدعم اللوجستي من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وذكر أن أوغندا ترحب بعزم مجلس الأمن إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال بصفتها قوة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهنا بصدور قرار آخر عن مجلس الأمن بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأضاف أن وفده يرحب أيضا بتقرير الأمين العام الذي يبيّن الخطوط العامة لحزمة عناصر الدعم اللوجستي. وأوضح أن الوضع في الميدان ما زال صعبا وأن مواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مرهونة بمدى الالتزام بتيسير حزمة من عناصر الدعم اللوجستي المحسن والمستمر. وقال إنه ينبغي من ثم لجميع الوفود دعم حزمة العناصر التي اقترحها الأمين العام، وإن وجود مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال خارج مقديشو حتى الآن، وكون مكتب الدعم اللوجستي المقترح سيعمل انطلاقا من نيروبي، يذكران جيدا بالعمل الذي ينبغي إنجازه لجعل الصومال آمنا للصوماليين وللمجتمع الدولي.

٢٧ - **السيد ترايستمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن على المجتمع الدولي أن يدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل مساعدة الشعب الصومالي على تحقيق السلام والمصالحة. وأشار إلى أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تيسر الأمن الضروري لمواصلة تلك العملية وتيسر معبر مرور هاما لعمليات المساعدة الإنسانية. وذكر أن الولايات المتحدة أكبر مانح للمساعدات الإنسانية إلى الصومال وأنها قدمت أكثر من ٤٢٧ مليون دولار كمساعدات غذائية وغيرها منذ ٢٠٠٧، كما أنها قدمت على مدى السنتين المنصرمتين أكثر من ١٢٠ مليون دولار كدعم لوجستي وغيره إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأنها ملتزمة بمواصلة هذا الدعم.

٢٨ - وأضاف أن عددا من التطورات الإيجابية على مرّ الأسابيع القليلة الماضية أدت إلى تشكيل تحالف لا سابق له بين القوى السياسية الصومالية. واستدرك يقول إن قوى سلبية تسعى، ردا على ذلك، إلى تقويض عملية السلام وإن الوضع الأمني ما زال هشّا. وذكر أن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي من بوروندي وأوغندا تقوم بعمل أساسي لضمان أمن الهياكل الأساسية الرئيسية والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية. وأكد أن الولايات المتحدة تؤيد نهج مجلس الأمن لتعزيز الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي تضمنه قرار المجلس ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

٢٩ - واستطرد قائلا إن وفده يأمل في أن توصي اللجنة بأن يُصار إلى إعطاء الإذن بتقديم الأرصدة التي طلبها الأمين العام لضمان ترسيخ التقدم المحرز وتعزيز المسار المؤدي إلى

السلم والاستقرار. وقال إن وفده يؤيد طلب مجلس الأمن إنشاء صندوق استئماني لتوفير الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن يساعد على إعادة تشكيل وتدريب واستبقاء قوات الأمن الصومالية الشاملة. وأضاف أن الولايات المتحدة، وإن كانت لن تساهم في ذلك الصندوق، ستواصل تقديم الدعم المباشر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولجهود إصلاح قطاع الأمن في الصومال. وختم حديثه بالقول إن وفده يشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذو بلده.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.